اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد
بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة
{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،
وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد
سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية
إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى
في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:
قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟
قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها
وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد
السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٦)
السنة الثالثة المجلد الثالث
ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥م

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات
رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع
مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني
هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش
هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ – أيلول ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ - أيلول ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ معدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٦) المجلد الثالث

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	التسويق السياسي للانتخابات في العصر الرقمي	أ.د عواطف علي خريسان زهور عبد الصاحب مسلم	٨
٢	العلاقة بين العبء الذاتي والدعم الاجتماعي المدرك لدى أمهات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	آيات محسن جابر أ.د. ستار جبار غانم	٢٦
٣	التوجيه التداوليّ للمفاهيم الأساسية لنظرية الأفعال الكلاميّة في النّص القرآنيّ	الباحث: رعد محسن عبد أ.د. نعمة دهش فرحان	٤٨
٤	مراتب الصناعات عند إخوان الصفا	الباحثة: دينا فاروق جاسم أ. م. د. قيس فالح ياسين	٦٦
٥	الأمة والوطن في الفقه الإسلامي	آيات محمد كاظم أ. م. د. منذر عبيس متعب	٨٢
٦	السلوك العدائي ضد المرأة في محافظة بابل ١٩٩٣-٢٠٢٠ (دراسة اجتماعية تاريخية)	م. د. أرشد حمزة حسن أ.د . مشتاق طالب حسين	٩٨
٧	تمثلات الصمت في سلسلة أباييل (ملحمة الطين والنار)	م. د. دنيا فهيم عواد	١١٤
٨	العملات الرقمية ومدى تحقق مناط النقد فيها دراسة أصولية	م.د. ثمارة إبراهيم محسن	١٢٦
٩	An Investigative Study on the Impact of Classroom Discourse Interaction on Enhancing the Oral Performance of Iraqi EFL 5th Preparatory School Students	Asst. Prof. Dr. Husam Mohammed Kareem	١٤٢
١٠	النقد التاريخي وعلاقته بالنقد الحديث دراسة في مستويات التكامل المعرفي بين المنهجين	م. محمد حسن علي	١٦٦
١١	استراتيجيتي المكعب والتخيل وأثرهما في التحصيل الرياضي لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي	م.م. حسام كريم كاظم	١٨٤
١٢	قواعدُ التفسيرات تضمنها تفسيرأبي السعود-سورة الفاتحة أنموذجا-	الباحث: أمير حسن عبد علي	١٩٨
١٣	A Velarization Study inEnglish Language	Khuloud Waleed Majeed Mahmood	٢١٢
١٤	مركزية الوحي في علم الكلام الجديد: عبد الجبار الرفاعي أنموذجاً	م. م. منتظر كريم قاسم	٢٢٤
١٥	تراجم ومرويات اهل البيت وذريتهم (عليهم السلام)في كتاب (مختار مختصر تاريخ بغداد) لابن جزلة البغدادي (ت ٤٩٣هـ/ ١١٠٠م)	م.م. حسام كريم كاظم	٢٣٨
١٦	تحليل محتوى كتب الكيمياء للمرحلة المتوسطة على وفق مهارات التفكير المستقبلي	م. وسن موحان محسن حمزة	٢٥٠
١٧	أحكام العدد والمعدود وأغراضهما البلاغية	م. د. سنان حامد كامل	٢٦٤
١٨	دور المراكز العلمية في نشر الوعي الفكري في بغداد من القرن الخامس الى السادس الهجري	م. م. أحمد جويد عبد علي	٢٨٠
١٩	تراجم أشهر علماء مدينة اسكاف خلال العصر العباسي	م. م. فراس محمد جاسم	٢٩٨
٢٠	السياسة الوقفية في العصر العباسي: دراسة تاريخية في الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الوقفية	الباحث: محمد سادر حمدان	٣١٠
٢١	وسائل تربية الطفل من خلال القرآن الكريم وألسنه النبوية	الباحث: محمد مهدي شهاب	٣٢٢
٢٢	أثر الذكاء الاصطناعي في مهارات التفكير الابداعي لدى طلبة الصف الثاني المتوسط في مادة التربية الفنية	الباحث: حيدر صبري عبد	٣٣٤
٢٣	المرأة والآخر في الرواية الجديدة:قهر مقاومة واكتشاف للذات	الباحث:حسنين عبد طارش	٣٤٦
٢٤	دستورية تمديد عمل المجالس التشريعية «دراسة مقارنة»	م. م. حسين جاسم شاتي	٣٦٦

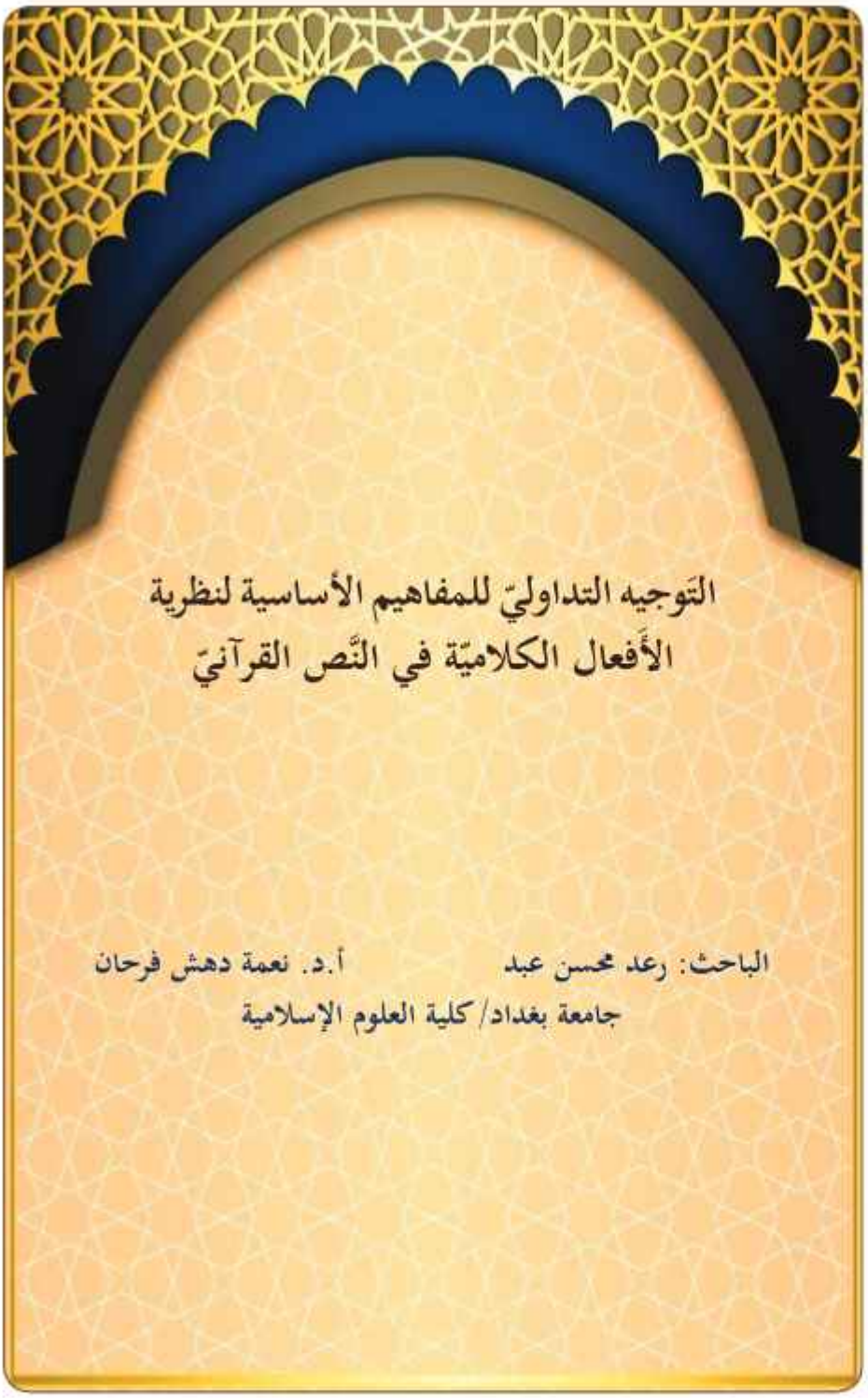

التَوجيه التداوليّ للمفاهيم الأساسية لنظرية الأَفعال الكلاميّة في النَّص القرآنيّ

الباحث: رعد محسن عبد أ.د. نعمة دهش فرحان
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

للمستخلص:
يستعرض البحث المفاهيم الأساسية في نظرية الأفعال الكلامية وتطبيقاتها في النص القرآني، إذ يركز البحث في نقاط التقاطع بين مفاهيم نظرية الأفعال الكلامية التداولية الحديثة، وما طرحه علماء أصول الفقه من مفاهيم، تُعدُّ تداوليةً في جوهرها، مثل: الاهتمام بثنائية الخبر والإنشاء، ومقاصد المتكلّم، والسياق، والعرف اللغوي والاجتماعي. ويناقش البحث أيضًا نماذج قرآنية في ضوء الفعل الإنجازي، مثل: (البسملة)، وإشكالات تحليلية تتعلّق بالأخبار المستقبلية في النصّ المُقدّس، بناءً على أنّ الخطاب القرآني يمثّل مجالاً خصباً للتحليل العلمي، نظراً لثرائه البلاغي ومرونته المعرفية التي تُمكّن من الكشف عن طبقات معانيه المتعدّدة.
الكلمات المفتاحية: الأفعال الكلامية، النص القرآني، المقاصد، السياق.

Abstract:

This paper aims to provide a pragmatic orientation for the core concepts of Speech Act Theory as applied to the Qur'anic text. It analyzes how various types of speech acts operate within Qur'anic discourse, focusing on their performative structure and communicative impact on recipients. The study highlights significant intersections between modern pragmatic theory—particularly the works of Austin and Searle—and classical Islamic jurisprudence, especially in dealing with the declarative/performative dichotomy, speaker intention, context, and linguistic convention. Analytical attention is given to complex issues such as future-tense reports in the Qur'an and the functional role of the Basmala. The findings suggest that pragmatic orientation enhances the interpretative depth of the Qur'anic text by revealing its communicative strategies and spiritual intent beyond literal meaning.
Keywords: Speech Acts, Speaker's Intention, Context

المقدمة:

تعدّ نظرية الأفعال الكلامية اللّبنة الأساسية في علم التداولية، يمكن القول أنها النّواة الصلبة التي انطلق منها التفكير التداولي الحديث في دراسة اللغة واستخدامها في السياقات المختلفة(١)؛ لأنّ التداولية تُعنى بدراسة المعنى في الاستعمال، ونظرية الأفعال الكلامية الأداة الرئيسة لفهم هذا المعنى، حيث تركّز في القوّة الفعلية للأقوال بدلاً من التركيز فقط في معناها الحرفي، إذ يكمن جوهر النظرية في الانتقال من النظر إلى اللغة بوصفها أداة وصفية تنقل معلومات وحقائق قابلة للتصديق والتكذيب، إلى عدّها أداة إنجازية يتم بها تنفيذ أفعال معينة في سياقات اجتماعية، والجمل في منظورها ليست مجرد تقارير عن العالم، بل هي أفعال تُحدث في العالم، وتؤثر فيه، فعندما تقول: (أنا اعتذر) أنت لا تصف حالة اعتذار، بل تقوم بفعل الاعتذار نفسه.

مفهوم نظرية الأفعال الكلامية:

يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية إلى الفيلسوف اللغوي البريطاني (جون أوستن) الذي طرح أفكاره الأساسية في محاضرات ألقاها على طلبته في جامعة هارفارد في الخمسينيات من القرن الماضي، ونشرت لاحقا في كتابه الشهير (

كيف نصنع الأشياء بالكلمات) بعد وفاته عام ١٩٦٢، ثم قام تلميذه (جون سيرل) بتطوير هذه النظرية وتوسيعها بنحوٍ كبير في أعمال لاحقة، مثل كتابه (أفعال الكلام: مقال في فلسفة اللغة) عام ١٩٦٩، حيث قدّم تصنيفاً أكثر تفصيلاً لأنواع الأفعال الكلامية(٢).

إنّ دراسة تطبيقات الباحثين لنظرية الأفعال الكلامية على النّص القرآني مجال ثري بالتحليلات اللغوية والبلاغية، ولفهم التوجهات الحالية في هذا المجال، يمكننا تتبع محوراً رئيساً

في الدراسات القيّمة(٣) التي تهدف إلى الكشف عن أوجه التشابه بين نظرية الأفعال الكلامية ومباحث علم أصول الفقه، انطلاقاً من فكرة أن الأصوليين كانوا يتعاملون ضمنياً مع مفاهيم قريبة من جوهر نظرية الأفعال الكلامية؛ وإن كان ظهورها بمصطلحاتها الحديثة جاء لاحقاً، إلّا أن بينهما اهتمامات مشتركة كثيرة، كالاهتمام بالسياق ودوره في فهم المعنى، والتركيز في قصد المتكلّم، ودراسة دلالة الالفاظ في الاستعمال، والاهتمام بالآثار المترتبة على الكلام، وغير ذلك، بل إنّ من الباحثين مَن يذهب إلى القول بمعرفة العرب وعلماء الأصول، تحديداً، بنظرية أفعال الكلام بكل أبعادها، وإنّهم كانت لديهم نظرية متكاملة لكنها متناثرة بين دفات الكتب(٤).

مفاهيم أساسية في نظرية أفعال الكلام

أولاً. ثنائية الخبر والإنشاء:

تزخر الدراسات المشار إليها بتأكيد سبق عربي في تقسيم الكلام على خبر وإنشاء، يكفي أن نقتبس منها نصّاً يشير بدوره إليها جميعاً في الاتفاق على محتواه، «أن اللغة والكلام ليسا نمطاً واحداً، ولا وظيفة واحدة يمكن اختزالها في وصف الوقائع والحكاية عنها، كما يقول دعاة المغالطة الوصفية؛ بل هما نمطان ووظيفتان: الوصف والإنجاز، كما تقرر النظرية التداولية. هذا الذي أدركه روّاد النظرية التداولية مؤخراً، قد أدركه علماؤنا القدامى منذ وقتٍ مبكّرٍ جداً، قبل مئات السنين، حين فطنوا إلى أن اللغة ليست وسيلة للوصف والإخبار أو التقرير فقط، وإنما هي أيضاً وسيلة للفعل. وهم اكتشفوا الإنجازيات (الإنشائيات) بأنواعها وفرّقوها عن الأخبار»(٥). وفضلاً عن إدراك ثنائية الخبر والإنشاء، يؤكد الباحثون إدراك الأصوليين لوظائف اللغة المتعددة، إذ إنّهم لم يحصروا وظيفة اللغة في الوصف والإخبار والتقرير فقط، بل أدركوا وظائفها الأخرى المتعلقة بالفعل والتأثير، ويعزون ذلك إلى أن الأصوليين كانوا علماء لغة ومناطقة من الدرجة الأولى، وكثيرٌ منهم اشتغل بالقضاء مع اشتغالهم في الفقه واستنباط الأحكام من القرآن الكريم، وهذه مهمّات تتطلب اهتماماً كبيراً بالموضوعات التداولية(٦).

ومن جهة أخرى قد يظن المطالع لنظرية أفعال الكلام. للوهلة الأولى. في بعض مباحث التنظير العربي لها، أنّ تقسيم الكلام على خبرٍ وإنشاء وُلد في مباحث الفلسفة الحديثة التي برزت في محاضرات (جون أوستن)، فإنّ نصّاً مثل: «نشأت فكرة (أفعال الكلام) أو (أفعال اللغة) من أهم مبدأ في الفلسفة اللغوية الحديثة. مجال نشأة التداولية وتطورها. وهو: أنّ الاستعمال اللغوي ليس إبراز منطوق لغوي فقط، بل إنجاز حدث اجتماعي معين في الوقت نفسه، وذلك بعدما كانت الفلسفة الوضعية المنطقية تشترط مقياساً وحيداً للحكم على جملة ما، وهو مقياس الصدق والكذب. مما حصر العبارات اللغوية في منوال واحد، وهو العبارات الخبرية ... ومن الذين تصدّوا لهذه الفكرة (أوستين) من خلال محاضراته بجامعة (هارفارد) في ١٩٥٥، حيث نبّه إلى أنّ دلالة الجملة في اللغة العادية ليست بالضرورة إخبارا»(٧). يوحي بأن جميع الاستعمالات اللغوية في منظور فلسفة الوضعية المنطقية تتم بعبارات خبرية، فهل كانت كذلك؟ وماذا عمّا قبل فلسفة الوضعية المنطقية التي برزت في عشرينيات القرن العشرين(٨) ؟ لعلّ الجواب موجود في هذا النّص: «يستهل (أوستن) كتابه بنسف إحدى مسلمات الفلاسفة التي عمّرت آلاف السنين والتي أطلق عليها (أوستن) اسم المغالطة أو الأغلوطة الوصفية والتي يفضّل (أوستن) تسميتها بالمغالطة الخبرية ومفادها أنّ اللغة أو المقولات التي يتناولها مستعملو اللغة شفاهاً وكتابةً لا تستعمل سوى لوصف حالة معيّنة أو

للتصريح بحقيقة معيّنة وهذا الوصف أو التصريح يجب أن يكون إمّا صادقاً أو كاذباً أي يجب أن يحتمل التصديق أو التكذيب. لكن مؤخراً بدأ الفلاسفة يدركون بطلان هذه الفكرة»(٩)!.

والصحيح على وجه الدّقة أنّ العلوم السابقة بما فيها الفلسفة لم تنظر إلى اللغة بوصفها مركبات خبرية فقط، لكنّها صبّت اهتمامها على دراسة المركبات الخبرية بعد أن ميّزت الصيغة الخبرية عن صيغ التمني والأمر وغيرهما؛ لأنّ في دراسة المركبات الخبرية تحقيقاً لهدف الفلسفة من دراسة اللغة، وهو التوصّل لكيفية عمل الذهن في تصوّره للعالم؛ ولأنّ المركبات الخبرية هي المركبات الوحيدة التي تعبّر عن تصورات الذهن للعالم، ثم حصرت بالصيغة الخبرية خاصية قبول الصدق والكذب، جاعلةً للخبر مزية كونه موضوعاً للدراسة المنطقية في مقابل الصيغ الأخرى التي ألحقها أرسطو بعلم البلاغة(١٠).

وفيما يخصُّ آراء فلاسفة الوضعية المنطقية، فإنها لا تنكر وجود مقابل للعبارات الخبرية بشكل قاطع، بل تركّز في إهمال القضايا التي لا يمكن التحقق منها تجريبياً، إذ تعدُّ هذه الفلسفة أن ما لا يخضع للمعايير التجريبية لا يحمل معنىً ذا قيمة، يستند هذا الموقف إلى مبدأ التحقق، الذي يسمح بتحديد معنى العبارات الخبرية من خلال إمكانية اختبارها والتحقق من صدقها أو كذبها عبر الملاحظة والتجربة، فحتى يكون للقول: «المطر يهطل في الخارج» معنى محدد ينبغي لنا النظر من النافذة والتحقق من صحة ذلك(١١).

ولم يكن جوهر نظرية (أوستن) هو تقسيم اللغة على أخبارٍ وإنشاءات، فإنّ هذا التقسيم موجود منذ القدم، وقد ذكر (أوستن) ذلك في الفصل الأول من كتابه (كيف نصنع الأشياء بالكلمات) إذ قال: «أما علماء النحو؛ فإنّهم في الحقيقة قد أشاروا على وجه مطّرد أنه ليست جميع الجمل بالضرورة تفيد فائدة خبرية أو تنتج أحكاماً، إذ بالإضافة إلى الأحكام على اصطلاح النحاة، هناك من الجمل ما يفيد في العادة الاستفهام، ومنها ما يفيد التعجّب، والأمر، والتمني، ومنها ما يفيد التعارض على وجه ما، ولا شكّ أنّ الفلاسفة لا ينكرون هذا بالرغم من تسامحهم في استعمال لفظ الجملة، وهم يعنون حكم القضية»(١٢). لكنه رأى «أنّ الفلسفة حادت عن الصواب بقرارها اعتبار الأخبار هي الأقوال الوحيدة المحتملة للتصديق والتكذيب دون سائر الأقوال»(١٣). ومن جهة أخرى عمل (أوستن) على المركبات الخبرية نفسها، فوجد أغلبها إنجازيات مقنعة بأشكال خبرية، لا تدلّ في الحقيقة على وصف العالم الخارجي، بل تنجز بها أعمالاً ، مثل: بعتُك داري، أراهن ، وأبارك، وقبلتُ الزواج(١٤). بل إنّه وجد حتى الأخبار المحضة قريبة في حقيقتها من الإنشائيات،« على أنّ (أوستين) لاحظ في أثناء محاولته تمييز الأخبار المحضة من هذه الأعمال اللغوية الإنشائية الإيقاعية أنّ الخبر المحض لا يعدو أن يكون في الحقيقة تعبيراً عن اعتقاد، وهو ما يقتضي توفّر عناصر مقامية، ويقتضي شروطاً سياقية لا تختلف عن الشروط المطلوبة لنجاح الإنشاءات، فإذا ما اعتبرنا في الخبر المحض المقام بمختلف عناصره انتهينا إلى أنّه قول لا يختلف عن سائر الأعمال الإنجازية مما يجعل الفرق بين الأخبار والأعمال القولية فرقاً ضئيلا»(١٥).

إذن قد ركّز (أوستن) اهتمامه بالمركبات الخبرية، فوجد أنّ أغلبها ينجز أعمالاً ولا يستعمل للوصف فقط، فضلاً عمّا صُنّف سالفاً بأنه مقولات إنجازية، ولاشكّ أنّ هذا جلي لدى الباحثين «وهكذا تبيّن أن هناك جملاً أو مقولات تشبه المقولات الخبرية أو التقريرية لكن لم يقصد منها الإخبار أو تسجيل الحقائق أو الحكاية، ومن بين هذه المقولات صنف مهم ركّز عليه (أوستن) وأطلق عليه اسم المقولات الإنجازية أو الإنجازيات»(١٦). فقد انطلق (أوستين) من ملاحظة بسيطة لكنها عميقة، وهي: أن ليست كل الجمل التقريرية تهدف إلى وصف حالة أو نقل معلومة يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، فهناك جمل أخرى يبدو أنها (تفعل) شيئاً بمجرد قولها. أطلق (أوستين) على هذه الجمل اسم الأفعال الإنشائية، ثمّ وسّع (أوستن) نظريته بشكل جذري، بدلاً من اعتبار الأفعال الإنجازية فئة خاصة ومتميزة، بدأ في تحليل جميع الأقوال على أنها أفعال من نوع ما، أكّد بأنّ كل مرة نتحدّث فيها، فإننا نقوم بثلاثة

أنواع من الأفعال في وقت واحد، هي:

١. الفعل اللفظي: وهو مجموع الأصوات اللغوية التي تنتظم في تركيب نحوي صحيح وينتج معنى محدد وله مرجع يحيل إليه.

٢. الفعل الإنجازي: وهو المعنى الإضافي الذي يؤديه الفعل اللفظي، والكامن خلف المعنى الأصلي، كالوعد، والنصح، والتهنئة، والإلزام، وغيرها.

٣. الفعل التأثيري: وهو الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في المتلقي، أي النتائج والآثار التي تحدث، مثل: الإقناع، الإخافة، الإحراج، الإلهام.(١٧)

وهو بهذا التحليل الثلاثي للأقوال لم يعد ينظر إلى بعض الأقوال فقط على أنها أفعال إنجازية، بل أصبح يرى أنَّ كلّ قولٍ يتضمن هذه الأبعاد الثلاثة. أو بعضها. وحتى الأقوال التي تبدو وصفية أو إخبارية، مثل:» السماء زرقاء « فإنها تحمل قوّة إنجازيّة، وهي الإخبار، أو التأكيد، أو الحمل على الاعتقاد، والوصول إلى الإقناع، والترك، والوقوع في المباغتة أو التضليل(١٨). وبعبارة أخرى انتقل (أوستن) من فكرة أن بعض الأقوال (تفعل) أشياءً إلى فكرة أن كل الأقوال (تفعل) أشياءً، ولكن على مستويات مختلفة.

وفي سياق الحديث عن التحليل الثنائي للغة، الذي يميّز بين الأخبار والإنشاءات، يتبدى عمق البحث الأصولي في مقاربته للغة النّص القرآني. في السؤال المطروح حول (البسملة) التي تكررت في القرآن الكريم، وتحظى بحضور لافت في الاستعمال التداولي للمسلمين، والذي يثير تساؤلاً محورياً حول إمكانية وجود نصوص قرآنية تتجاوز التقسيم الثنائي للاستعمالات اللغوية، إذ ينقل الدكتور (هشام الخليفة) مناقشة أصولية مهمة عن قوله تعالى:(بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ)(١ : الفَاتِحَة)، محاولاً توجيهها تداوليّاً كمثال لنصّ ذي طبيعة وظيفية أوسع من مجرد الإخبار والإنشاء، هناك في حاشية العطّار على جمع الجوامع، طرح السيّد عيسى الصفوي سؤالاً فلسفياً: هل جملة البسملة خبر أم إنشاء؟ ولماذا؟ وردّ على الجوابين المحتملين كليهما، مرجّحاً أنه إشكالٌ يصعب جوابه؛ لأن بالإمكان الرّد على القائلين بخبرية (البسملة) بأن من شأن الخبر الصادق أن يتحقق مدلوله في الخارج دون التلفظ به، ويكون الخبر حكاية عنه، واستعمال البسملة ليس كذلك؛ لأن مصاحبة اسم الله تعالى أو الاستعانة به لا يتحققان إلّا بالتلفظ بالجملة. ومن ناحية أخرى يرد السيّد الصّفوي على القائلين بإنشائية البسملة، بأن من شأن الإنشاء أن يتحقق مدلوله بالتلفظ به، وهذا غير متحقق في البسملة غالباً، بسبب الجزء المحذوف المقدّر الذي يتلبّس بالبسملة تبركاً في إنجازه أو في البدء بإنجازه، الذي غالباً ما يكون الأكل أو السفر أو التذكية ...، وهذه أفعال ليست إنشائية، ولو كانت جملة البسملة إنشائية، لكان مجرد التلفظ بالجملة إنجازاً لعملية التذكية أو السفر بالمعنى المادي للفعل. وذلك مستحيل بالطبع(١٩). ويبدو أن الدكتور (هشام الخليفة) يرجّح كون البسملة من الإنجازية العرفية (الإعلانية)؛ لأنه قال بعد عرض المسألة من التراث الأصولي: «وهذا يذكرنا بكلام (ليتش*...) بشأن الإنجازية العرفية (الإعلانية حسب تعبيره) ... إذا كانت الحالة النهائية المقصودة تختلف عن الحالة البدائية من الناحية المادية الملموسة، فإن الإنجازيات الإعلانية لوحدها لن تكون مؤثرة أو قادرة على تحقيقها حسب المعتقدات المشتركة التي يتفق عليها أكثر الناس، فمن غير المجدي مثلاً أن تقول:(أنا أعلن عن فتح الباب) كوسيلة لفتح الباب بالمعنى المادي الملموس. إن فعل الكلام الوحيد القادر على إنجاز مثل هذه المعجزة لا بدّ أن يكون فعلاً خارقاً... وبالطريقة نفسها لا يمكن ذبح الأضحية بالصورة المادية الملموسة بمجرّد التلفظ بجملة البسملة»(٢٠).

ويبدو لي. ببساطة. أن مجرد قول (بسم الله الرحمن الرحيم) بنيّة طلب العون أو البركة من الله تبارك وتعالى يحقق هذا القصد في ذات اللحظة، بغض النظر عن طبيعة الفعل الذي يليها أو حتى إتمامه، ففي السّفر عندما تبدأ رحلتك بقول « بسم الله الرحمن الرحيم» فإن نيّة الاستعانة بالله عزّ وجلّ وتبريك هذه الرحلة قد تحققت بمجرد التلفظ بها.

هذه النية وهذا التبرّك ليسا مرتبطين بالوصول إلى الوجهة أو إنجاز كامل تفاصيل السّفر، بل هما أمران يتحققان مع النطق بالبسملة المصحوب بالقصد، وعليه؛ فإنّ الفكرة الأساسية هي أنّ فعل التلفّظ بالبسملة بنيّة معيّنة هو الإنجاز المقصود بذاته، وليس الفعل اللاحق الذي صاحبه ذكر اسم الله جلّ في علاه.

هذا الأمر ظاهرٌ في توجيهات العلماء لمعنى الباء في البسملة، فقد ذكر السيّد الشهيد محمّد محمّد صادق الصدر(قدّس سرّه)، أربعة وجوهٍ لمعناها، وهي(٢١):

الوجه الأوّل: السببية: وفيه يكون معنى الباء في البسملة: أعمل أو أبدأ بسبب اسم الله تعالى وبركته.

الوجه الثاني: الإلصاق: وينقسم على قسمين:

قسمٌ ماديّ مباشر، مثل: عملتُ بيدي، أو أمسكتُ بزيدٍ.

قسمٌ معنوي، مثل: مررتُ بزيد، وفيه يكون الإلصاق مجازيّاً، وعليه يكون المعنى في البسملة: إنّ عملي مقترنٌ وملتصقٌ مجازاً ببسم الله الرّحمن الرّحيم.

الوجه الثالث: الظرفية: وفيه يكون المعنى في البسملة أنّ العمل مظروفٌ، واسم الله ظرفٌ مجازاً؛ لكي تزيد بركة العمل.

الوجه الرابع: الاستعلاء: ويكون المعنى في البسملة إفادة التوكّل على الله، بمعنى: أبدأ على اسم الله أو توكلتُ على الله. ثمّ بيّن السيّد الشهيد ــ رضوان الله عليه ــ أنّ «كلّ تلك المعاني ممكنة وصحيحة، وقد تكون كلّها مُرادة، ولا يتعيّن واحدٌ منها، ولا يوجد ظهور في أحدها... ولكن الإنسان المحدود لا يدركها كلّها، غير أنّ الله تعالى اللامتناهي يمكن أن يقصد معاني لا متناهية»(٢٢).

وفي ثنائية الخبر والإنشاء أيضاً، يثير الدكتور (محمود أحمد نحلة) نقطة محورية تتعلّق بطبيعة الأخبار المستقبلية الواردة في النّص القرآني، ومدى انطباق التعريف التقليدي للخبر عليها، فالتعريف الشائع للخبر بأنه القول الذي يحتمل الصدق والكذب بناءً على مطابقته أو عدم مطابقته للواقع، يواجه إشكالاً عند التعامل مع الآيات التي تتضمن أخباراً مستقبلية لم تتحقق بعد، ويشير الدكتور محمود نحلة إلى أمثلة قرآنية دالّة مثل:

قوله تعالى:(وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ)(الشُّعَرَاء : ٢٢٧).

وقوله تعالى:(فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ)(المَائِدَة : ٥٤).

وقوله تعالى:(لَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ)(الحَج : ٤٧) .

وقوله تعالى:(يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ)(التَّوبَة : ٣٥).

وقوله تعالى:(وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغۡفِرَةٗ مِّنۡهُ وَفَضۡلٗا)(البَقَرَة :٢٦٨)، مشيراً إلى أن الأخبار المستقبلية كلّها ليس لها واقع تطابقه أو لا تطابقه، سواء أكانت مصدّرة بدليل استقبال كالسين وسوف ولن وغيرها، أم لا؛ لذلك يرى أنّ ما ذُكر من تحديد للخبر ملتبس وغير دقيق. وقد اتبع الدكتور (محمود أحمد نحلة) في مواجهة هذا الإشكال المعرفي سبيلين، أحدهما مستمد من التراث الإسلامي، وهو ما نقله عن (الغزالي) من تقسيم الخبر على ثلاثة أقسام، أولها(٢٣): (ما يجب تصديقه) كالأخبار المتواترة، وما أخبر الله عنه، وما أخبر الرسول به، وما اجتمعت عليه الأمة، وكل خبر يوافق ما أخبر الله تعالى عنه أو رسوله، وكل خبر عن أمور الدين ذكره المخبر بين يدي الرسول وتسمع منه ولم يكن غافلاً عنه، فسكت عليه، وكل خبر ذكر بين يدي جماعة يستحيل تواطؤهم فأمسكوا عن تكذيبه(٢٤). وهو بهذا السبيل يعتمد الإيمان والتسليم المطلق بصدق الوحي الإلهي ومصدرية القرآن الكريم، حيث يصبح الإيمان نفسه مسوّغاً للحقيقة، إذ لا تقاس حقيقة الأخبار المستقبلية بمعيار المطابقة الحسية الآنية، بل بتماسكها وانسجامها ضمن منظومة العقيدة والإيمان الشاملة.

أمّا السبيل الآخر، فهو التوجيه التداولي حسب معطيات نظرية الفعل الكلامي، إذ يرى الدكتور (محمود نحلة) وحدة

المنطلق في هذا التوجيه بين (أوستين) وعلمائنا، من حيث التركيز في الطبيعة التواصلية للأخبار، وتأثيرها في المتلقي، حين يُنظر إليها على أنها أفعال كلامية تحمل مقاصد تتجاوز مجرّد الإخبار عن وقائع مستقبلية(٢٥).

وثمّة منظور آخر يمكن من خلاله تناول ما طرحه الدكتور (محمود نحلة) بشأن الأخبار المستقبلية الواردة في القرآن الكريم، وهو مناقشة ما تبنّاه من عدم توافر واقع موضوعي لها، من ثلاث جهات:

أولاً: نسبية الزمان ومركزية المتكلّم:

إن الإطار الزماني الذي تنطلق منه الآيات القرآنية، والمتضمّنة للأخبار المستقبلية، يختلف جوهرياً عن الإطار الزماني الذي نختبره نحن كبشر، فالمتكلّم في هذه النصوص هو الله تبارك وتعالى، الذي يحيط بعلمه حدود الماضي والحاضر والمستقبل. ومن ثمّ، فإنّ «الآن» الإلهي يختلف كيفياً عن «الآن» البشري المحدود. وعليه فإنّ ما يعدّ مستقبلاً فيما يخصّنا قد يكون حاضراً أو معلوماً بنحوٍ يقيني تجاه الله عزّ وجلّ. هذا الاختلاف في المنظور الزماني يجعل من غير الدقيق حصر واقعية (الأخبار القرآنية) في إطار إدراكنا الزمني المحدود.

ثانياً: معيار مطابقة الخبر للواقع وتجاوز الآنية:

إن اشتراط مطابقة الخبر للواقع ليس بالضرورة مقصوراً على التحقق الآني والمباشر، كما يتبنى ذلك الفلاسفة الوضعيّون الذين يربطون القيمة المعرفية بالتحقق التجريبي الفوري. ففي سياق تعريف الخبر، يكفي أن تكون للنسبة التي يتضمنها الخبر مرجعية في أحد الأزمنة الثلاثة (الماضي، الحاضر، المستقبل) لتوصيفه بالمطابقة أو عدمها، وهذا الأمر ملحوظ في تعريفات البلاغيين للخبر، قال (سعد الدّين التفتازاني): «الكلام إن كان لنسبته خارجٌ في أحد الأزمنة الثلاثة تطابقه. أي أن تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين، أو لا تطابقه. بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو العكس، فهو خبر»(٢٦). وعليه، فإنّ الأخبار التي تتناول وقائع مستقبلية تمتلك واقعاً موضوعياً سوف يتحقق بالمستقبل لنا. أما فيما يخصّ المتكلّم وهو الله جلّ وعلا، فإنّ هذا الواقع المستقبلي هو في علمه وحكمه وقدرته، موجوداً بالفعل في نطاق علمه الأزلي.

ثالثاً: إعادة النظر في التعريف التقليدي:

ومن جهة أخرى يمكن مناقشة أصل الإشكال الذي ينبني على التعريف الشائع للخبر بأنه القول الذي يحتمل الصدق والكذب بناءً على مطابقته أو عدم مطابقته للواقع؛ إذ يبدو أن وجود واقع للخبر، ومن ثم النظر في المطابقة أو عدم المطابقة، يفيد التمييز بين الخبر الكاذب من الخبر الصادق، ولا يفيد أصل تصنيف القول بأنه خبر أم إنشاء، أي إنه معيار تقييم لا معيار تصنيف، فالقول يصنّف كـ (خبر)؛ لأنّه يحمل في بنيته اللغوية إمكانية أن يكون صادقاً أو كاذباً، بغض النظر عما إذا كان له مرجع أو مطابق في العالم الخارجي أم لا، أي إننا عندما نصنّف قولاً ما على أنه (خبر) فإننا ننظر إلى وظيفته الدلالية في نقل معلومة، أو الإخبار عن شيء ما، وهي وظيفة ملازمة لبنيته اللغوية. وهذه الوظيفة هي التي تجعل القول قابلاً للحكم عليه بالصدق أو الكذب لاحقاً، سواء وجد ما يطابقه أم لم يوجد. ثمّ إنّ أخبار القرآن الكريم لا تنفكّ عن كونها غيباً يُعدّ الإيمان به جوهر القضية الدينية، لذا لا بُدَّ من معاملة النّص القرآني بهذه الخصوصية، فالقرآن الكريم يشتمل على أخبار ذات طبيعة غيبية تستشرف المستقبل مما يجعل التصديق بها محكّاً أساسيّاً للتفريق بين المؤمن والكافر، إذ يمثّل الإيمان بالغيب الرّكن الرّكين في العقيدة الدينية والقضيّة المحورية فيها، وعليه فإن التعامل مع القرآن الكريم يستلزم استحضار هذه الخصوصية الدينية، وعدم اختزاله في كونه مجرّد تحليل لغوي.

ثانياً. مقصد المتكلّم وعرفية الاستعمال: بالنظر إلى أوجه التلاقي بين البحث الأصولي ومباحث نظرية أفعال الكلام يتّضح جلياً اهتمام كلا الحقلين بمفهومي القصد والعرف اللغوي والاجتماعي، وعدّهما عاملين أساسيين في تحديد المراد من الخطاب وكشف دلالته، ففي نظرية أفعال الكلام، يبرز تمييز (جون سيرل) بين الفعل القضوي والقوّة

الإنجازية لكل ملفوظ؛ إذ قام بتطوير نموذج أوستن لبنية الفعل الكلامي، مقترحاً تعديلاً جوهرياً يوسّع نطاق التحليل، فبينما اقترح أوستن وجود ثلاثة أبعاد متزامنة للفعل الكلامي، عمد (سيرل) إلى تفكيك البعد الأول (الفعل اللفظي) ليقدّم تصنيفاً رباعيّاً أكثر تفصيلاً(٢٧).

يقسّم (سيرل) الفعل الكلامي على أربعة مكوّنات أساسية:

١. الفعل النطقي: يمثل هذا المستوى الجوانب الصوتية والنحوية والمعجمية التي تنتج قولاً ذا معنى.

٢. الفعل القضوي: يتناول هذا الجانب محتوى القول أو القضية التي يتم التعبير عنها، ويشتمل على مرجع متحدَّث عنه، وخبر متحدَّث به، ويؤكد (سيرل) أن الفعل القضوي لا يتحقق بمعزل عن الفعل الإنجازي؛ إذ لا يمكن للمتحدّث أن يعرض قضية ما دون أن يكون له قصد أو غاية من هذا العرض (وهو ما يجسّده الفعل الإنجازي).

٣. الفعل الإنجازي: يركز هذا المستوى على الوظيفة التواصلية التي ينطوي عليها الفعل الكلامي، إنه الفعل الذي يتم إنجازه بالقول، مثل الأمر، أو الوعد، أو السؤال، أو الاعتذار.

٤. الفعل التأثيري: يتعلق هذا البعد بالنتائج أو الآثار التي يحدثها الفعل الكلامي على المتلقي، وقد يكون مقصوداً أو غير مقصود، مثل الإقناع، أو التخويف، أو الإحراج. لذلك قلّل (سيرل) من أهمية هذا البعد؛ لأنه لا يرى ضرورة أن يكون لكل فعل تأثير في السامع(٢٨).

وبهذا تتّضح أهمية القصد والعرف في تحديد القوّة الإنجازية، حيث يعتمد تأويل الملفوظ على جملة من الشروط التي تتداخل فيها مقاصد المتكلم من جهة، والأعراف اللغوية والاجتماعية من جهةٍ أخرى(٢٩). تعدّ هذه الشروط ضرورية لكي يعدّ الفعل الكلامي ناجحاً أو موفقاً، وقد ذكرها الباحثون بطرق مختلفة، واصطلاحات متباينة، ويمكن اجمالها فيما يأتي:

١. الشروط العامة أو الشروط الأوّلية:

وجود اتفاقية عرفية: يجب أن يكون هناك اجراء عرفي مقبول ومتفق عليه، سواء كان لغوياً أو غير لغوي يتم من خلاله إنجاز الفعل الكلامي، ويجب أن يشارك جميع الأطراف المعنيين في هذا الإجراء بنحوٍ صحيح وكامل.

٢. الشروط التمهيدية:

تتعلق بظروف المتكلّم، والمستمع، والسياق قبل وفي أثناء إطلاق الفعل الكلامي. وتختلف هذه الشروط باختلاف نوع الفعل الكلامي، على سبيل المثال، عند إصدار أمر، يفترض أن يكون المتكلّم في موقع سلطة ما على المتلقّي، وأن يكون الفعل المطلوب ممكناً للمتلقي، وعند الوعد، يفترض أن يكون المتلقي راغباً في الفعل الموعود به، وأنّ المتكلّم يعتقد بإمكانية تنفيذه.

٣. شرط الإخلاص أو صدق النيّة: يتعلق بالحالة النفسية للمتكلّم عند إطلاق الفعل الكلامي، يجب أن يعبّر المتكلّم عن حالة ذهنية حقيقية تتناسب مع نوع الفعل الكلامي، على سبيل المثال، عند تقديم وعد، يجب أن يكون المتكلّم لديه نيّة حقيقية للوفاء بوعده، وعند تقديم اعتذار، يجب أن يشعر المتكلّم بالأسف.

٤. الشرط الأساسي: يحدد الغرض التقليدي للفعل الكلامي، ويوضح ما الذي يحتسب عليه الفعل الكلامي، على سبيل المثال، الأمر يحتسب كمحاولة لجعل المتلقي يفعل شيئاً، والوعد يحتسب كالتزام من المتكلّم بفعل شيء.

٥. شرط المحتوى القضوي: يحدد القيود على محتوى القضيّة المعبَّر عنها في الفعل الكلامي، على سبيل المثال، في الوعد، يجب أن يشير المحتوى القضوي إلى فعل مستقبلي سيقوم به المتكلّم(٣٠).

يطلق على هذه الشروط بمجموعها (شروط الملائمة)(٣١) في نظرية أفعال الكلام، ولكي يكون الفعل الكلامي ملائماً وفعّالا، يجب أن يستوفي هذه الشروط المختلفة المتعلقة بالسياق، والأطراف المشاركة، والحالة النفسية للمتكلّم، والغرض من الفعل الكلامي، وإذا لم تتحقق هذه الشروط، فقد يؤدي ذلك إلى فشل الفعل الكلامي أو

عدم تحقيقه للأثر المقصود. ولا شكّ في أن الأصوليين يركزون في مباحثهم وبنحوٍ كبير في معظم هذه الشروط، كالسياق، وقصد المتكلّم (الشارع، والمكلّف)، والنيّة في العبادات، وصيغة الأمر، وغير ذلك مما تمّ عرضه في الدراسات المشار إليها(٣٢)، وغيرها، والمهم هنا هو ما يتعلق بتوجيه نصّ قرآني توجيهاً يراعي هذه المفاهيم التداولية، ففي قوله تعالى:(اعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)(فُصِّلَت : ٤٠)، تبرز عدّة ملامح تداولية دقيقة ومهمة، تتجاوز المعنى الظاهري للأمر بالإباحة المطلقة، وتشير إلى دلالات أعمق تتعلق بالتهديد والوعيد والتحذير، وفي هذا السياق يكرر باحثان(٣٣) نقل قصّة تؤكّد معرفة علماء الأصول بأهمية القصد في توجيه دلالة الفعل الكلامي، عن أحد الأصوليين أن من أصحابه من أخبره أنه قال لامرأته: إن أذنتُ لك في الخروج إلى الحمام فأنت طالق، وعندما تهيأت للخروج قال لها: اخرجي وأبصري، واستفتى بعض الناس في ذلك، فأفتوه بأنها قد تطلقت منه، فقال الرجل للمفتي: بأي شيء أوقعت عليّ الطلاق؟ قال: بقولك لها اخرجي، فقال الرجل: إنّي لم أقل ذلك إذناً، وإنّما قلته تهديداً، وهذا كقوله تعالى: اعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ٤٠ فهل هذا إذنٌ لهم بأن يعملوا ما شاءوا؟ فقال المفتي: لا أدري. أنت لفظت بالإذن، فقال له: ما أردت الإذن، فلم يفقه المفتي هذا، وفرّق بينه وبين امرأته بما لم يأذن به الله ورسوله ولا أحد من أئمة الإسلام، (ويضيف الأصولي): وليت شعري هل يقول هذا المفتي إن قوله تعالى:(فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ)(الكَهْف :٢٩)، إذنٌ له في الكفر؟ وهؤلاء أبعد الناس عن الفهم عن الله ورسوله وعن المطلقين مقاصدهم(٣٤). تمثل هذه الرؤية مثالاً قوياً على الفهم العميق الذي امتلكه الأصوليون للنصوص الشرعية، والذي تجاوز حدود الأدوات اللغوية البحتة ليشمل إدراكاً للسياق والقصد في استكشاف المعاني الناشئة عن صيغة الأمر،« وقد قادهم تعريف الأمر والبحث في الصّيغ الدالة عليه إلى الخوض في المعاني الناشئة عن الصيغة وذلك استناداً إلى مبدأين تداوليين، هما: السياق والقصد»(٣٥)، وقد ناقش الأصوليون دور القصد في توجيه دلالة صيغة الأمر بناءً على شرط في صيغة (افعل)، وهو شرط الإرادات الثلاث: إرادة إحداث الصيغة، وإرادة الدلالة بها على الأمر(وبها يتم تمييز الأمر من التهديد أو غيره من المعاني المتولدة من الصيغة بمراعاة السياق)، والإرادة الثالثة هي: إرادة الامتثال(٣٦). وفي هذا الشأن يركّز صاحب الكفاية (الآخوند الخراساني)"على مفهوم (الداعي)، الذي يقارنه الباحثون بمفهوم (المغزى الفعلي) في نظرية أفعال الكلام(٣٧)، حيث يمثّل (قصد المتكلّم). ويرى (الآخوند الخراساني) أنّ المعاني المتعددة التي تذكر لصيغة الأمر إنما تمثّل تنوعاً في دواعي الاستعمال مع بقاء المستعمَل(الصيغة) واحداً. فالصيغة تُستخدم أساساً لإنشاء الطلب، إلّا أنّ الدافع وراء هذا الاستعمال قد يكون تارةً البعث والتحريك الحقيقي نحو الفعل المطلوب، وتارةً أخرى أحد المعاني الثانوية التي يمكن استنتاجها من سياق الأمر، وعليه يُعدّ البعث في صيغة الطلب دلالة حقيقة، بينما يُعدّ التهديد (على سبيل المثال) استعمالاً مجازياً للصيغة(٣٨). وحريّ بالذكر أن (الآخوند) يعتمد (القصد) حتى في التمييز بين الإخبار والإنشاء في الجمل التي يشتركان فيها بلفظ واحد، « وهناك من يذهب من العلماء .كصاحب الكفاية رحمه الله . إلى أن النسبة التي تدلّ عليها «بعتُ» في حال الإخبار و «بعتُ» في حال الإنشاء واحدة، ولا يوجد أيّ فرق في مرحلة المدلول التصوري بين الجملتين، وإنما الفرق في مرحلة المدلول التصديقي؛ لأنّ البائع يقصد بالجملة إبراز اعتبار التمليك بها، وإنشاء المعارضة عن هذا الطريق، وغير البائع يقصد بالجملة الحكاية عن مضمونها، فالمدلول التصديقي مختلف دون المدلول التصوري»(٩٨). والملفت في قصة (الأصولي السابقة) هو الإشارة إلى آية سورة الكهف، لبيان العامل المشترك بين الآيتين الكريمتين، وهو السّياق العام الذي ورت فيه الآيتان، وإن كانتا في سورتين مختلفتين (فصلت والكهف)، لكنه يجعل من الصيغة الأمريّة التي تبدو كأنها تخيير وإباحة تشير بوضوح إلى تضمين للتهديد والوعيد، فليس المقصود هنا السماح المطلق بالفعل، بل هو إمهال وإنذار بأن الله تعالى عليمٌ بأعمالهم وسيجازيهم عليها، والمتلقي يدرك أن هذه المشيئة في (ما شئتم، ومن شاء) ليست حقيقية بالمعنى الإيجابي، إنما هي

إيذان بالعاقبة الوخيمة. «ولهذا حذّروا من مغبة إهمال قصد المتكلم فقالوا: فإياك أن تُهمل قصد المتكلّم ونيّته وعرفه فتجني عليه وعلى الشّريعة، وتنسب إليها ما هي بريئة منه، وتلزم الحالف والمقرّ والناذر والعاقد ما لم يلزمه الله ورسوله به »(٤٠)، ولم يقتصر إدراك معنى الفعل الكلامي المقصود من صيغة الأمر في الآيتين، على الأصوليين، فقد خبره المفسرون أيضاً (بطبيعة الحال)، قال الطّبرسي: « اعْمَلُواْ مَا شِئتُمْ لفظه لفظ الأمر، ومعناه الوعيد والتهديد أي : فإذا علمتم أنهما لا يستويان، فليختر كلُّ واحدٍ منكم لنفسه ما شاء من الأمرين، فإنّ العاقل لا يختار الإلقاء في النار، فإذا لم يختر ذلك، فلا بدّ أن يؤمن بالآيات، فلا يلحد فيها»(٤١). وعن صيغة الأمر في آية سورة الكهف، قال: فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ هذا وعيد من الله سبحانه وإنذار ... وإنّما جاز التهديد بلفظ الأمر، لأنّ المهدَّد كالمأمور بإهانة نفسه، ومعناه: فليختر كلّ لنفسه ما شاء، فإنّهم لا ينفعون الله تعالى بإيمانهم، ولا يضرونه بكفرهم، وإنما يرجع النفع، والضرّ، إليهم»(٤٢).

ويرى الدكتور (خالد ميلاد) أن الأصوليين يدرجون مباحث كثيرة ضمن باب المقاصد، كالصّيغ التي لم توضع لإفادة الأمر أو النهي بأنفسها، وإنما تدلّ عليهما بصيغ صريحة تؤلّف تأليف إثبات وتقرير(٤٣)، وذلك نحو قوله تعالى:

(كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ)(البقرة :١٨٣)

(كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ)(البقرة :٢١٦)

(يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ)(النّساء :١١)

(إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا)(النّساء :٥٨)

(وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ)(البقرة :٢٢٨) يشير الدكتور (خالد ميلاد) إلى اهتمام الأصوليين بالصيغ غير المباشرة للتكليف، فعلى الرغم من أن هذه الصيغ المذكورة صيغ خبرية لا تحمل قوة إنجازية صريحة للأمر أو النهي في بنيتها اللغوية الظاهرة، ومع ذلك، فإنها تُفهم في سياقاتها الشرعية على أنها تتضمن قوة إنجازية ضمنية للأمر أو الإلزام، ولا يخفى أن هذا ملمح تداولي، فإنّ نظرية أفعال الكلام تفرّق بين المعنى الحرفي للقول والمعنى المقصود الذي يراد تحقيقه من خلاله، وكذلك يعنى الأصوليون بمساهمة السياق الشرعي العام، بما فيه من أدلة أخرى، في الدلالة على أن صيغاً خبرية مثل:»كُتب عليكم» أو يوصيكم الله» تحمل معنى الإلزام والأمر(٤٤).

ثم يتناول الدكتور (خالد ميلاد) صيغة أخرى مما يندرج ضمن باب (المقاصد)، وهي صيغة (حرّم) الصّريحة في إثبات التحريم، قال: « وقد يثبت التحريم، وهو من النهي عن الفعل، بلفظ (حرم) صريحاً كقوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ)(النّساء :)(٤٥). ولا يخفى أن التحريم بهذا اللفظ (حرّم) ومشتقاته صريحاً في النّص القرآني، ينجز فعل التحريم بطريقة لا تقبل التأويل؛ لأنه لا يحتمل معاني أخرى (مثل الكراهة)، ويدلّ دلالةً قاطعةً على أن الفعل المذكور ممنوع منعاً باتّاً، ويترتّب على ارتكابه الإثم والعقوبة الشرعية.

والتحريم من النهي عن الفعل، أي: إنّ الأصل في النهي في الاستعمال الشرعي هو الدلالة على التحريم، فعندما يرد فعل بصيغة النهي (لا تفعل)، فإنه يدل على منع ذلك الفعل «وقد انتبه الأصوليون إلى أن الصيغة الدالة عليه (التحريم) هي النهي، فكل تحريم هو نهيٌ في الأصل»(٤٦). وهو من هذه الجهة يتفق مع فعل الكراهة، أي في أنه طلب الترك، بصيغة النهي عن الفعل، لكن نقطة الافتراق بين التحريم والكراهة هو أن الكراهة طلب غير جازم للترك في حين يكون الطلب في التحريم جازما(٤٧). أي: إن الفرق يكمن في القوة الإنجازية.

ووظّف الدكتور (محمود أحمد نحلة) الآية الكريمة نفسها شاهداً على احتكام الأصوليين إلى عرفية الاستعمال في تعيين مدلول الدليل الشرعي، حيث يرى الأصوليون أن عرفية الاستعمال تؤدي أثراً حاسماً في فهم النصوص الشرعية، وتوجيه دلالتها، إذ نقل الدكتور (محمود نحلة) مناقشة أجراها (الغزالي)* مع (القدرية)* في فهمهم لآيتين مباركتين، وهذا نصّ المناقشة من (المستصفى)، قال الغزالي: «مسألة قوله تعالى:(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ النّساء : حُرِّمَتْ

عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ)(المائدة :)، ليس بمجمل، وقال قوم من القدرية: هو مجمل؛ لأنّ الأعيان لا تتّصف بالتحريم، وإنّما يحرم فعل ما، يتعلق بالعين، وليس يُدرى ما ذلك الفعل، فيحرم من الميتة مسُّها، أو أكلها، أو النّظر إليها، أو بيعها، أو الانتفاع بها؟ فهو مجمل، والأمُّ يحرم منها النظر، أو المضاجعة، أو الوطء؟ فلا يُدرى أيُّه، لأنه لا بدّ من تقدير فعل، وتلك الأفعال كثيرة، وليس بعضها أولى من بعض.

وهذا فاسدٌ؛ إذ عُرفُ الاستعمال كالوضع، ولذلك قسّمنا الأسماء إلى عرفيّة ووضعيّة، وقدّمنا بيانها. ومن أنِس بتعارف أهل اللغة، واطّلع على عرفهم، علم أنّهم لا يستريبون في أن من قال: حرّمتُ عليك الطعام والشّراب، أنه يريد الأكل، دون النّظر والمسّ، وإذا قال: حرّمت عليك هذا الثّوب، أنه يريد اللُّبس، وإذا قال: حرّمتُ عليك النّساء: أنه يريد الوقاع. وهذا صريحٌ عندهم، مقطوعٌ به، فكيف يكون مجملاً؟»(٤٨).

إن الاحتكام إلى العرف اللغوي (عرف الاستعمال) في تعيين نوع دلالة الحكم الشرعي في الآيتين الكريمتين، دليلٌ على أنّه من نوع الحكم (المبيَّن) أو النّص، في اصطلاح الأصوليين، لأنّ (الشيخ الغزالي) يعود ويصرّح بأنّ (المبيَّن) يثبت بعرف الاستعمال(٤٩)، فما هو المبيَّن؟ وما أنواع حكم الدليل الشرعي؟

إن الدليل الشرعي يدلّ على الحكم بأنحاءٍ ثلاثة:

النحو الأوّل: أن يكون الدليل الشرعي نصّاً في المطلوب، وهذا هو النّص أو المبيَّن، أي: يكون الدليل نصّاً صريحاً وواضحاً في إثبات الحكم المطلوب، بحيث لا يحتمل معنى آخر، مما يؤدي إلى العلم والاطمئنان بثبوت الحكم، وهذا النوع من الدلالة يعدّ حجة قاطعة.

النحو الثاني: أن يكون الدليل الشرعي مجملاً في دلالته على الحكم، حيث يدلّ لفظ الدليل على أكثر من معنى بالقوّة نفسها وبالقدر نفسه من الاحتمال، فلا يوجد ترجيح لمعنى دون آخر، وهذا هو المجمل.

النحو الثالث: أن يكون الدليل الشرعي ظاهراً في دلالته على الحكم، حيث يدل اللفظ على أكثر من معنى، ولكن أحد هذه المعاني يكون أرجح وأقوى في الذهن من بقية المعاني، ولو كان لفظ الدليل ظاهراً في معنى من المعاني، فإنّه يُحمل عليه، باعتبار أن الظهور يُعتمد عليه في تعيين مراد المتكلّم، لا لأنّ الظهور يوجب العلم دائماً، إنّما لأنّ الشارع حكم بوجوب الاعتماد عليه وجعل الحجيّة له، وهو المسمّى بحجيّة الظهور(٥٠).

ولأهميّة القصد في توجيه دلالة النّص القرآني عند الدكتور (مجدي حسين) في كتابه (التفسير التداولي للنّص القرآني)، أفرد له فصلاً كاملاً مستقلاً من دون أن يتطرق إلى غيره من مفاهيم وإجراءات نظرية أفعال الكلام، يطرح في مدخل الفصل قضايا عامة تتعلق بطبيعة النّص القرآني، وأهمية المقصدية في تحديد المراد منه، ثمّ يتناول في أثناء الفصل مجموعة من الآيات المباركات، ويبدأ في طرح أسئلة وإشكالات حولها، تاركاً أكثرها بلا إجابات، أو يلجأ إلى أقوال المفسرين فيها، مبدياً (احياناً) عدم قناعته بما يقولون، وسألخص أهم ما جاء في المدخل، مثالاً على كيفية تحليله للنص القرآني، تداولياً.

يطرح الدكتور (مجدي حسين) إشكالية تأويل النّص القرآني، مشيراً إلى أن النّص القرآني (حمّال أوجه)، مما يجعل تحديد المعنى المراد والمقصود منه أمراً صعباً، ويُرجع هذه الصعوبة إلى عدة أسباب:

١. عدم نقل تفسير من الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ بسبب ظروف السنوات العشر الأولى بمكة، وكثرة المشاغل في تأسيس الدولة والغزوات بالمدينة.

٢. تحرّج الصّحابة من السؤال عن معنى الآيات، مستشهداً بمواقف وردت حول معنى « الأبّ» في قوله تعالى: وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ٣١ عَبَس : .

٣. غموض بعض الألفاظ على الصحابة، مثل ما حدث مع ابن عباس (وهو حبر الأمة) في فهم معنى «فاطر» حتى سمع إعرابياً يفسرها، بقوله عن بئرٍ: أنا فطرتها(٥١).

وهذه الأسباب وجيهة؛ إذ كان دقيقاً في استعماله لعبارة (عدم نقل) تفسير عن الرسول ـ صلى الله عليه وآله ـ ولم يقل عدم صدور (مثلاً)؛ لأنه قد يكون التفسير موجوداً لكنه لم يُنقل أو لم يصل إلينا للأسباب السياسية التي ذكرها، وفيما يتعلق بغموض بعض مفردات القرآن الكريم على بعض الصحابة، فإنّه قد يرجع إلى طبيعة الشخص نفسه، ولا يرجع إلى طبيعة النّص القرآني في كونه غامضاً، وإنّ معرفة الإعرابي لمعنى (فاطر) دون ابن عباس، دليلٌ على ذلك. وفيما نقله من مواقف الصحابة، دلالات عميقة للدكتور (مجدي) ولنا جميعاً على أهمية التثبّت والاحتياط في التعامل مع النّص القرآني تفسيرياً، فلكي تكون هناك موازنة بين ضرورة التحفّظ، وضرورة فهم القرآن الكريم وتدبره، وهو الأمر الذي حثّ عليه القرآن الكريم نفسه في عدّة مواضع، لا بُدَّ من الاعتراف بأن محاولة فهم المعاني والمقاصد القرآنية يجب أن تتم في إطار الضوابط الشرعية وأصول التفسير، وهي مسؤولية العلماء والمتخصّصين عبر العصور.

ثمّ عرض الدكتور (مجدي حسين) أهمية المقصدية في تأويل القرآن الكريم، مشيراً إلى أن إعمال المقصدية في تأويله يمكن أن يعصم القارئ من إنتاج تأويلات تصطدم مع المقاصد الربانية، وعرّف القصد بأنه: «الغاية التواصلية التي يريد المتكلّم تحقيقها من الخطاب وقصده منه»(٥٢). وعلى الرغم من ذلك يرى صعوبة تحديد أبعاد المقصدية بدقة؛ لأنها تتعلق بالمتكلم أو مرسل الخطاب الذي ليس له وجود عيني لحظة عملية التأويل. ويشير إلى أن مفهوم المقصدية من الآراء السائدة حالياً في النظرية التأويلية المعاصرة والتيار التداولي في اللسانيات. فالنّص لم يعد يُنظر إليه في ذاته، بل كتقاطعات بين المرسل والبنية النصية والمتلقي، إذ أصبح النص عبارة عن أفعال كلامية منجزة عن المؤلف، يقصد بها التأثير في المتلقي، ويؤكد أن مقاصد المتكلّم أصبحت مؤشرات حاسمة في عملية التأويل، وإلغاؤها يعدّ إلغاءً لجزءٍ كبيرٍ من المعنى النصّي(٥٣).

لا أعلم لماذا خطر لي قوله تعالى: يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ١٥٣ النِّساء : ، عندما قرأت (مرسل الخطاب الذي ليس له وجود عيني حين مباشرة عملية التأويل أو عملية القراءة على الأقل)، نعم في كلام الدكتور أنّ النص عبارة عن تقاطعات بين المرسل والمتلقي، وتحوله إلى أفعال كلامية بقصد التأثير، بُعد لغوي مهم، لكن هل يرى أنه يغطي كامل جوانب النّص القرآني بما يحمله من دلالات إعجازية وهداية ربانية تتجاوز حدود التأثير اللغوي؟ ألا يخشى من أن يقلّل هذا التصور من قدسية النّص ومصدره الإلهي؟ أما فيما يخصّ أهمية القصد الذي استأثر باهتمام التداوليين، فلا خلاف في أهميته في عملية فهم الخطاب، ولكن كيف يمكننا تحديد القصد الإلهي من النصوص القرآنية التي قد تحتمل وجوهاً متعددة من الفهم؟ هل يكفي الاعتماد على السياق اللغوي والمقاصد العامة للشريعة، أم أن هناك أدوات أخرى ضرورية، ومختصون قادرون على تحديد هذا القصد بدقة؟

ثمّ يقدّم الدكتور (مجدي حسين) قضية الحروف المقطّعة في أوائل بعض السور القرآنية، كمثال على النصوص الغامضة التي لم يُنقل تفسيرها عن الرسول ـ صلى الله عليه وآله ـ مما أدّى إلى تعدد الأقوال حول معناها، ويرى أنّ هذا النوع من النصوص يندرج ضمن النصوص التي تدعو القارئ إلى التواصل بالمشاركة في تحديد مراد المتكلّم، إذ لا بدّ لكل منشئ خطاب من قصد معيّن أراده، حتى وإن كان ذلك القصد هو الغموض ذاته، فقد يكون الغموض مقصداً في لحظة ما(٥٤)، وباختصار، يركز الدكتور على أن فهم النص القرآني يتجاوز حدود المعنى الظاهر، ويستلزم البحث عن مقاصد المتكلم (الله تبارك وتعالى)، على الرغم من التحديات المرتبطة بتحديد هذه المقاصد بدقة، ولا سيما أنها تتعلق بمرسل غائب عينياً عند عملية التأويل.

وفيما يتعلق بالحروف المقطعة في أوائل السور، يشير إلى تعدد الأقوال فيها، وعدم القطع بمعناها، وهذا صحيح، ولكن ألا يرى أن وجودها في القرآن له حكمة ومقصد إلهي، وإن لم ندركه نحن بنحوٍ قاطع؟ ألا يمكن عدُّها جزءاً

من إعجاز القرآن وتحديه للبشر؟ وفيما يخصُّ كون القصد هو الغموض، أو أن يكون الغموض مقصوداً في لحظة ما، فليس على اطلاقه، إذ القرآن الكريم كتاب هداية وإرشاد، ولكن من الممكن أن نتصور غموضاً مقصوداً أحياناً (في لحظة ما)؛ ليدرك الناس حاجتهم إلى من يكشف ذلك الغموض، والله العالم.

ثمّ يعرض الدكتور (مجدي حسين) نصوصاً قرآنية غامضة (حسب رأيه)، وكيف أن معناها يمكن أن يخضع لتأويلات متعددة بمرور الزمن، مثيراً مسألة مهمة حول كيفية تأثير التقدم العلمي في هذه التأويلات، وكيف يرتبط فهم الآية بإمكانات المتلقي وما يمتلك من أدوات الفهم والمعرفة، مما يشير إلى علاقة وثيقة بين منشئ النص ومستقبله، إذ يتغير مقصد المتكلم بتغيّر أحوال المتلقي، حيث تربط بينهما مقصدية الإفهام واستجابة المتلقي(٥٥).

من هذه الآيات، قوله تعالى: مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ١٩ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ٢٠ الرَّحْمٰن :

فكلمة (البحرين) فُهمت على أنها بحر الأرض وبحر السماء(٥٦)، ثم تطور الفهم ليصبح حاجزاً بين المياه العذبة والمالحة(٥٧). ويلحظ الدكتور مجدي أن هذه مجرد تقديرات، وليست بالضرورة أن تكون هي المعنى الوحيد المقصود(٥٨).

وفي قوله تعالى: بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ٤ القِيَامَة : ، يذكر التفسيرات المبكرة، مثل تفسير ابن عباس، التي كانت تشير إلى جعل أصابع اليدين والرجلين شيئاً واحداً كخف البعير، مما يمنع العمل، لكن مع الاكتشاف العلمي لبصمة الأصابع، تغيّر فهم هذه الآية، ليصبح متوافقاً مع تفرّد بصمة الأصابع البشرية وتعقيدها(٥٩).

ثمّ يشرع في الفصل منتقياً الآيات التي قد تحمل معانٍ متعددة، أو تتطلب فهماً دقيقاً للسياق اللغوي والديني، بقوله: «وهذه طائفة من الآيات لا ندري على وجه الدقة مراد المتكلّم وهو الله سبحانه، ولكنها تقديرات وتخمينات، إذ لم يصل إلينا قول قاطع في تفسير مثل هذه الآيات، ويبدو أنه لم يكن متاحاً للصحابة سؤال الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)، عن معاني هذه التراكيب ربما امتثالاً لقوله تعالى:(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ)(البقرة: ٢٢٨)، وربما تحرجاً»(٦٠). ويبدأ بإثارة الأسئلة حول الآية التي يوردها، ويذكر أقوال المفسرين عنها، ثم يغادرها إلى غيرها، وهكذا، وإن لم يكن في الوسع مناقشة جميع أقواله، فإنه يمكن مناقشة هذه الأفكار العامة التي تناول الآيات في إطارها:

أولاً: فكرة الباحث الدكتور (مجدي حسين) بأن هناك آيات (لا ندري على وجه الدقة مراد المتكلم وهو الله سبحانه) قد تكون صحيحة إلى حدٍ ما، لكن تحتاج إلى تفصيل وتوضيح. فالقرآن الكريم نفسه يذكر وجود آيات محكمات (واضحات المعنى) ومتشابهات (تحتاج إلى تفسير وتدبر) قال تعالى:(هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ۙ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ) (آل عِمْرَان : ٧)، وهذا يرتبط بالفكرة الثانية، وهي:

ثانياً: فكرة التقديرات والتخمينات في تفسير بعض الآيات، أي: تعدد الآراء في توجيه بعض الآيات، في بعض الحالات، ولا سيما فيما يتعلق بالصفات الإلهية أو بعض الغيبيات، والسؤال هنا: من قال: إنّ اختلاف الباحثين في التفسير وتعدد آرائهم، ناشئ من النّص القرآني نفسه؟ ألا يرى أنّ النّص القرآني واحدٌ في معاني الأسماء والصفات، والقدر، والجبر والتفويض؟ وغيرها، هل من المعقول أو المقبول تحميل النّص القرآني مسؤولية تفرّقنا إلى مذاهب وجماعات؟ مع ذلك فنعم، قد لا يوجد تفسير قاطع بالإجماع، ويعتمد المفسرون على الاجتهاد والتقدير مع الالتزام بالقواعد الشرعية واللغوية. مع الأخذ بالحسبان أن الاختلاف في توجيه بعض الآيات ـ المتشابهة ـ لم يتولّد من اختلاف النظر في مفهوم اللفظ المفرد أو الجملة، إنما الاختلاف في المراد منها، أي في المصداق الذي

ينطبق عليه المفاهيم اللفظية مفردة كانت أو مركّبة. قال العلّامة الطباطبائي:« وكيف كان هذا الاختلاف ـ أي في الآيات المتشابهة ـ لم يولّده النظر في مفهوم الكلمات أو الآيات ـ أي مفهوم اللفظ المفرد أو الجملة بحسب اللغة والعرف العربي كما جاء في كلمات كثير من الأعلام المتقدمين والمتأخرين ـ فإنما هو كلامٌ عربيّ مبين، لا يتوقّف في فهمه عربي ولا غيره ممن هو عارف باللغة وأساليب الكلام العربي، وليس بين آيات القرآن آية واحدة ذات إغلاق وتعقيد في مفهومها، بحيث يتحيّر الذهن في فهم معناها. كيف! وهو أفصح الكلام، ومن شرط الفصاحة خلوّ الكلام عن الإغلاق والتعقيد، حتى أن الآيات المعدودة من متشابه القرآن، كالآيات المنسوخة وغيرها في غاية الوضوح من جهة المفهوم، وإنما التشابه في المراد منها وهو ظاهر، وإنّما الاختلاف كل الاختلاف في المصداق الذي ينطبق عليه المفاهيم اللفظية من مفردها ومركبها، وفي المدلول التصوّري والتصديقي»(٦١). أي: إن مفاهيم قرآنية مثل: الميزان، القلم، العرش، الكرسي، واللوح، لا خلاف في وضوحها لغوياً ومفهوميّاً، ومع حفظ كونها واضحة الدلالة لغةً ومفهوماً، إلّا أنها مرددة من حيث المصداق؛ إذ ليست بالضرورة محصورة في مدلول مادي واحد، بل يمكن للمصداق أن يمتد ليشمل ـ إلى جانب المعنى المادي المألوف في حياتنا الحسّية ـ مصاديق أخرى فوق العالم المشهود (٦٢١).

ثالثاً: أما زعمه (إذ لم يصل إلينا قول قاطع في تفسير مثل هذه الآيات)، فهذا يحتاج إلى تدقيق، ففي كثير من الحالات تكون هناك أقوال راجحة أو تفاسير معتمدة للآيات، حتى لو لم تكن قاطعة بنسبة تامة لجميع الأفهام، وربما يكون لتعدد المدارس الفقهية، وتعدد مصادر علومها، أثرٌ في ذلك، ووجود المباحث الروائية في أغلب تفاسير المسلمين، واعتماد الروايات في ترجيح توجيه ما، خير دليل على ذلك.

رابعاً: أما قوله: (و يبدو أنه لم يكن متاحاً للصحابة سؤال الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم). عن معاني هذه التراكيب ربما امتثالاً لقوله تعالى :(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ)(المَائِدَة: ١٠١)، وربما تحرجاً)؛ فهذا محل نقاش، إذ من الثابت أن الصحابة كانوا حريصين على سؤال النبي(صلى الله عليه وآله وسلم). عن كلّ ما أشكل عليهم من أمور الدين والدنيا، بما في ذلك معاني القرآن، وهناك روايات متعدّدة توضح أسئلتهم واستفساراتهم، نعم قد تكون هناك بعض الأمور التي لم يسألوا عنها لعدم الحاجة، أو أن هذه الأسئلة وأجوبتها لم تصل إلينا، أو لأنها من الأمور الغيبية التي استأثر الله بعلمها. أما (التحرّج)؛ فقد يكون محتملاً لكنه ليس قاعدة عامة تمنعهم من السؤال عن معاني القرآن، بل إن الصحابة كانوا يدرسون القرآن عند رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ « عن عثمان وابن مسعود وأبيّ: « أن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم). كان يقرئهم العشر فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العمل. فيعلمهم القرآن والعمل جميعاً»(٦٣).

وبعد مناقشة أفكار الدكتور (مجدي حسين) يمكن رد فكرة وجود الغموض والتعقيد بما يأتي:

أولاً: كمال الدين وتمام النعمة ووضوح القرآن: يمكن الرد بأن الله تعالى قد أكمل الدين، وأتمّ النعمة، والقرآن جاء مبيناً وهدى للناس، ولو كانت هناك آيات أساسية غامضة تماماً ولا يمكن فهمها، لكان ذلك منافياً لكمال البيان والهداية، والمتشابهات ليست عائقاً أمام الفهم العام للقرآن ورسالته، والمبيّن لا يحتاج إلى تبيين، قال تعالى:(وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ)(النَّحل : ٨٩) ، وحاشا أن يكون القرآن تبياناً لكل شيء ولا يكون تبياناً لنفسه، وهذه نظرية تبنّاها أول وأقدم المناهج التفسيرية (منهج تفسير القرآن بالقران)، إذ يعتقد هذا المنهج أنه لا يمكن أن يكون القرآن مفتقراً إلى الغير في بيانه وتفسيره(٦٤)، ولهذا المنهج نظريات متعددة لبيان أثر الروايات في عملية التفسير، إحداها: نظرية محورية النّص القرآني ومدارية السنة(٦٥)، أي اعتماد

دور النبي وآله صلوات الله عليهم في توجيه فهم كلام الله، وهو ما يأتي في النقطة التالية.

ثانياً: وظيفة العلماء والراسخين في العلم: مهمة العلماء والراسخين في العلم هي تدبّر القرآن واستنباط الأحكام والمعاني، بما في ذلك معاني الآيات المتشابهة، فهم الذين يعلمون تأويله، والرجوع إليهم، يكشف ذلك الانغلاق المزعوم؛ إذ إنَّ في القرآن معاني شائحة، ومطالب غامضة، قد تكون معرفتها مختصة بهم(٦٦).

ثالثاً: أن تعدد التفاسير لا يعني الغموض التام: وجود أكثر من تفسير لآية واحدة لا يعني بالضرورة أنها مجهولة المعنى تماماً، بل قد يكون كلّ تفسيرٍ يوضّح جانباً من جوانب المعنى الواسع للآية.

رابعاً: حرص الصحابة على السؤال: التاريخ الإسلامي مليء بالأمثلة على سؤال الصحابة للنبي ـ صلى الله عليه وآله ـ عن كل كبيرة وصغيرة، بما في ذلك ما يتعلّق بالقرآن. فلو كانت هناك أمور غاية في الأهمية وغامضة، لسألوا عنها، وقد تكون بعض الأمور واضحة لهم بحكم معرفتهم باللغة وسياق نزول الآيات.

خامساً: الحكمة من وجود المتشابهات: لا شكّ أن لوجود الآيات المتشابهات حكمة، وأن الاجتهاد البشري فيها قد يكون تقديراً وتخميناً، ولعلّ هذا الاجتهاد من حكمة وجود المتشابه؛ إذ يُفتح الاجتهاد في ذكر المصاديق أمام المجتهدين وفقاً لمتغيرات الزمان والمكان وظروف القول والمسرح الاجتماعي، ويكون تعدّد الآراء التفسيرية شيئاً طبيعياً ما دمنا قد ابتعدنا عن زمن النزول، وهذا يعني أنّ تعدّد الدلالات فيه منفعةٌ في كلّ وقت. لكن التعميم بأن كل هذه الآيات (لم يصل إلينا قول قاطع في تفسيرها)، و(أن الصحابة لم يكن متاحاً لهم السؤال)، فيه مبالغة، ويخالف ما هو معروف من حرص الصحابة على التفقّه في الدّين، ووضوح البيان القرآني. وقد ذكر العلماء وجوهاً مختلفة من حكمة وجود المتشابه في النص القرآني المبارك(٦٧). وفي كلّ ذلك، أعني تعدّد الدلالات، والبحث المستمر عن المقصد من النص، وتأثيره على المتلقي، والسياقات التي يُتلقّى فيها النّص، يُعدّ تداوليّ يدلّ على ثراء النص القرآني ومرونته.

الخاتمة:

١. في خاتمة البحث يتبيّن أنّ التوجيه التداولي للمفاهيم الأساسية في نظرية الأفعال الكلامية، هو مدخلٌ مهمٌّ في فهم بنية النص القرآني الخطابية، وبيان وظائف اللغة بعدّها أداةً للتأثير، والإقناع وتحقيق مقاصد الشارع. كما أثبتت الدراسة أنّ تحليل الأفعال الكلامية في القرآن الكريم لا يُمكن وصفه بأنّه بلاغيّ أو فقهيّ حسب، بل يتعدّاه إلى التركيز في الأبعاد التواصلية والوظيفية للكلام. فالتوجيه التداولي لا يُغني عن الجانب العقدي، مما يُوفر كشفًا تأويليًا أكثر عمقًا للنص بوصفه خطابًا حيًّا وفاعلًا. كما كشف البحث عن تقارب ملحوظ بين نتائج بعض الدراسات التداولية في نظرية أفعال الكلام ومنهجية الأصوليين في التعامل مع النص القرآني لعملية استنباط الأحكام الشرعية. هذا التقارب يؤكد أن الأصوليين قد مارسوا ـ بشكل ضمني أو صريح ـ عمليات فهم وتحليل للنص القرآني تتوافق في جوهرها مع المبادئ التداولية، مما يعكس عمق فهمهم للنصّ ووظائفه الإنجازية والتأثيرية.

الهوامش:

١. ينظر: الأفعال الإنجازية، علي محمود حجي الصّراف ١٠.

٢. ينظر: معجم أوكسفورد للتداولية ٦١٧.٦١٨. ونظرية الفعل الكلامي، هشام الخليفة ٣٩ـ٤٠.

٣. منها على سبيل الإشارة لا الحصر: (نظرية الأفعال الكلامية، د. هشام عبد الله الخليفة). (التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي). (الأبعاد التداولية عند الأصوليين ـ مدرسة النجف الحديثة أنموذجاً، د. فضاء ذياب الحسناوي). (مبادئ تداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين، د. محمود طلحة). (نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، د. محمود أحمد نحلة)، وهو بحث نشره في مجلة الدراسات اللغوية مج١ ع١، ثم ضمنه في كتابه آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.

٤. ينظر: نظرية الفعل الكلامي ٢٢٥.

٥. الأبعاد التداولية عند الأصوليين مدرسة النجف الحديثة أنموذجاً ٨٣. وينظر: نظرية الفعل الكلامي ٢٢٥-٢٢٦، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ٨٨، التداولية عند العلماء العرب ٤٩.

٦. ينظر: نظرية الفعل الكلامي ٢٢٥-٢٢٦.

٧. في اللسانيات التداولية، د. خليفة بوجادي ٨٩-٩٠.

٨. ينظر: موجز تاريخ الفلسفة، جماعة من الأساتذة السوفيات، ت الدكتور توفيق سلوم، ٦٤٤.

٩. نظرية الفعل الكلامي، د. هشام الخليفة ٤٠.

١٠. ينظر: نظرية الافعال الكلامية، طالب سيد هاشم الطبطبائي، المقدمة (أ)، وصفحة ٣.

١١. ينظر: موجز تاريخ الفلسفة، ٦٤٨.

١٢. نظرية أفعال الكلام العامة (كيف نصنع الأشياء بالكلمات)، ١٢، ترجمة عبد القادر قينيني.

١٣. الإنشاء في العربية، د. خالد ميلاد، ٤٩٣.

١٤. ينظر: المصدر نفسه ٤٩٣-٤٩٥.

١٥. الإنشاء في العربية ٤٩٤.

١٦. نظرية الفعل الكلامي، د. هشام الخليفة ٤٠.

١٧. ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ٤٥-٤٦.

١٨. ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة ١٤١-١٤٢. وينظر: الإنشاء في العربية ٤٩٧-٤٩٩.

١٩. ينظر: نظرية الفعل الكلامي ٢٥٨-٢٥٩.

* جوفري ليتش (١٦ يناير ١٩٣٦ - ١٩ أغسطس ٢٠١٤) زميل الأكاديمية البريطانية، متخصصاً في اللغة الإنجليزية واللغويات. تمحورت اهتماماته الأكاديمية الرئيسة حول قواعد اللغة الإنجليزية، ولغويات النصوص، والإسلوبيات، والتداولية، والدلالات.

٢٠. نظرية الفعل الكلامي ٢٥٩.

٢١. ينظر: منة المنان في الدفاع عن القرآن ١/٦٣ ـ ٦٤.

٢٢. المصدر نفسه ٦٤.

٢٣. وثانيها: ما يُعلم كذبه. والثالث: ما لا يُعلم صدقه ولا كذبه. ينظر: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية ١٩٣.

٢٤. ينظر: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، مجلة الدراسات اللغوية مج١ ع١ (محرم. ربيع الأول ١٤٢٠ هـ / أبريل يونيو ١٩٩٩م)، ١٩٢-١٩٥.

٢٥. ينظر: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية ٩٤.

٢٦. المختصر في شرح تلخيص المفتاح للقزويني (ضمن شروح التلخيص) ١/٦٠-٦١.، وينظر: التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي٦٢.

٢٧. ينظر: الأفعال الإنجازية، د. علي الصرّاف ٥٣-٥٤-٥٥.

٢٨. ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي، ٧١-٧٢-٧٣، ونظرية الفعل الكلامي ١٠٨-١٠٩.

٢٩. ينظر: التداولية أصولها واتجاهاتها، ٩٢.

٣٠. ينظر: الأفعال الإنجازية، د. علي محمود حجي الصرّاف، ٥٢-٥٣. والتداولية أصولها واتجاهاتها ٩٢-٩٣.

٣١. ينظر: الأفعال الإنجازية ٥٢.

٣٢. ينظر: الأبعاد التداولية عند الأصوليين، ١١٥-١١٩.

٣٣. ينظر: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، ١٨٨. ونظرية الفعل الكلامي ٤٦٤-٤٦٥.

٣٤. ينظر: نظرية أفعال الكلام، ٤٦٤، وينظر: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية ١٨٨.

٣٥. مبادئ تداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين د. محمود طلحة ١٠٠.

٣٦. مبادئ تداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين ٩٩.

* الآخوند الملا محمد كاظم الخراساني (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م-١٣٢٩هـ/١٩١١م): عالم أصول وفقه شيعي إمامي بارز، وأحد مراجع التقليد في عصره، اشتهر بكتابه «كفاية الأصول» الذي يعدّ من أهم الكتب الدراسية في علم أصول الفقه في حوزة النجف الأشرف.

٣٧. ينظر: نظرية أفعال الكلام ٣٣٧-٣٣٨.

٣٨. ينظر: الأبعاد التداولية عند الأصوليين. مدرسة النجف الحديثة أنموذجاً ١٢٤-١٢٥.

٣٩. دروس في علم الأصول، الشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره)، الحلقة الأولى ٩٢-٩٣.

٤٠. ينظر: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية ١٨٨.

٤١. مجمع البيان، ٩/ ٢٦.

٤٢. مجمع البيان، ٦ / ٣٣٨.

٤٣. ينظر: الإنشاء في العربية، ٣٤٤-٣٤٥.

٤٤. ينظر: دروس في علم الأصول حلقة ٣ / ٩٣-٩٦.

٤٥. الإنشاء في العربية ٣٤٥.

٤٦. مبادئ تداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين ١٠٥.

٤٧. ينظر: المصدر نفسه ١٠٨.

*الغزالي (٤٥٠-٥٠٥ هـ) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، فيلسوف، متصوف، مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس بخراسان) له نحو مئتي مصنف.

*القدرية فرقة كلامية إسلامية ظهرت في أواخر القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني، ويطلق لفظ القدرية على من يقول بالقدر خيره وشرّه من الله تعالى.

٤٨. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي ٣٥٦.

٤٩. المستصفى من علم الأصول٣٥٦.

٥٠. ينظر: دروس في علم الأصول، ح٢، م١/ ٣١١-٣١٢. وشرح الحلقة الثانية للشهيد الصدر، العلّامة الحيدري، ٢/ ٣٦٩-٣٧٢.

٥١. ينظر: التفسير التداولي للنص القرآني ٢٤٤.

٥٢. التفسير التداولي للنص القرآني ٢٤٥.

٥٣. ينظر: التفسير التداولي للنص القرآني ٢٤٥-٢٤٦.

٥٤. ينظر: التفسير التداولي للنص القرآني ٢٤٦.

٥٥. ينظر: المصدر نفسه ٢٤٧-٢٤٨.

٥٦. ينظر: تفسير الطبري ج٢٣، ص ٢٩.

٥٧. ينظر: الكشاف للزمخشري ٤/ ٤٤٥.

٥٨. ينظر: التفسير التداولي للنص القرآني ٢٤٧.

٥٩. ينظر: المصدر نفسه ٢٤٧.

٦٠. المصدر نفسه ٢٤٨.

٦١. الميزان في تفسير القرآن ١/ ٩.

٦٢. ينظر: تأويل القرآن النظرية والمعطيات، السيّد كمال الحيدري ٢٣١.

٦٣. البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الخوئي قدس سره ٣٠.

٦٤. ينظر: الميزان في تفسير القرآن ١/ ١١، واللباب في تفسير الكتاب السيد كمال الحيدري ١/ ٣١.

٦٥. ينظر: اللباب في تفسير الكتاب ٣٢ ـ ٣٣.

٦٦. ينظر: البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي ٢٦٨.

٦٧. ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي ٢/ ٤٩ ـ ٥٠.

المصادر:

١. الأبعاد التداولية عند الاصوليين مدرسة النجف الحديثة إنموذجا: د. فضاء ذياب عليم الحسناوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، الطبعة الاولى ٢٠١٦م.

٢. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود احمد نحلة، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٢.

٣. الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية: د. خالد ميلاد، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس ٢٠٠١.

٤. البرهان في علوم القران: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت. لبنان، ٢٠١٢م.

٥. التداولية عند العلماء العرب: د. مسعود صحراوي، دار طليعة بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

٦. التفسير التداولي للنص القرآني: د. مجدي حسين، رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.

٧. دروس في علم الأصول: السيد محمد باقر الصدر (قدس سره)، نصايح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

٨. الدروس: شرح الحلقة الثانية للشهيد الصدر: العلامة الحيدري، دار جواد الأئمة، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

٩. في البراجماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي، د. علي محمود حجي الصرّاف، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

١٠. في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم: د. خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

١١. اللباب في تفسير الكتاب: السيد كمال الحيدري، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

١٢. مبادئ تداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين: د. محمود طلحة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. إربد، الطبعة الأولى ٢٠١٤م.

١٣. مجمع البيان في تفسير القران: أبو علي الفضل الحسن الطبرسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت. لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٥م.

١٤. المستصفى في علم الأصول: أبو حامد الغزالي، تقديم وتحقيق د. أحمد زكي حماد.

١٥. الميزان في تفسير القران: السيد محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

١٦. نظرية افعال الكلام العامة (كيف ننجز الاشياء بالكلام): جون لانغشو أوستين، ترجمة. عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق. المغرب، الطبعة الثانية ٢٠٠٨م.

١٧. نظرية الفعل الكلامي: د. هشام عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

١٨. معجم أكسفورد للتداولية: يان هوانغ، ت. هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م.

١٩. موجز تاريخ الفلسفة: مجموعة من أساتذة سوفيات، ترجمة وتقديم د. توفيق سلوم، دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٩.

٢٠. نظرية الأفعال الكلامية: د. طالب سيد هاشم الطبطبائي، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٤م.

٢١. نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، مجلة الدراسات اللغوية، مج١ ع١ (محرم ـ ربيع الأول ١٤٢٠هـ / أبريل يونيو ١٩٩٩م).

٢٢. التداولية أصولها واتجاهاتها د. جواد ختام، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٦م.

٢٣. البيان في تفسير القران: السيد أبو القاسم الخوئي، مؤسسة إحياء آثار السيد الخوئي، الطبعة الثالثة ٢٠٠٧م.

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon